



علي الراشد

الراشد يعين مستشارين في المجلس

أعلن رئيس مجلس الأمة علي الراشد عن التعاقد اليوم (أمس) مع د.م.ن. الفزيع مستشارة للشؤون الخارجية في مكتب الرئيس، وصالح الغنام مستشارا للشؤون الإعلامية، وحمد بن سلامة مستشارا لشؤون مكتب الرئيس.

وأضاف: سيتم خلال اليومين المقبلين التعاقد مع د.هشام الصالح كمستشار للشؤون القانونية، وسعود السبيعي مستشارا للشؤون السياسية، متمنيا التوفيق والسداد لهم، وأن يكونوا عوناً له في أداء عمله.

سعدون حماد: تجري مشاورات نيابية لضرورة استجواب وزير الصحة



سعدون حماد

لديه تتعلق في العلاج بالخارج والتعيينات والترقيات. وأشار إلى أن وزير الصحة يلتفت على العلاج بالخارج، حيث يقوم بإرسال مقررين منه إلى إنجلترا أو فرنسا أو أميركا ويتصل على المكاتب الصحية هناك لإدخال هؤلاء المقررين للعلاج ضمن حالات طوارئ، رغم رفض علاجهم في اللجنة المختصة. وأكد أن المخالفات غير الطبيعية في وزارة الصحة تستوجب مسالة العديد ولا مجال للانتظار أكثر.

كشف النائب سعدون العتيبي عن مشاورات مكثفة يجريها مع زملائه النواب لأقناعهم بضرورة استجواب وزير الصحة د.محمد الهيفي، مؤكداً أن المعلومات التي بحوزته لا تحتمل التأخير في استخدام هذا الحق الدستوري. وأضاف في تصريح صحفي إذا تمكنت من إقناع زملائي بما أمكته من معلومات فإن استجواب وزير الصحة سيكون في مدة أقصاها شهران، مبينا في الملاحظات والمعلومات التي

كتلة المستقبل تدعو «الخارجية» لبحث تداعيات الاعتداء العراقي على الحدود

رغم أنها قضايا منتبهة، ولم يتبق سوى الإجراءات التنفيذية وعموماً الطرف العراقي أخذ التعويضات، والمزارعون العراقيون أخذوا تعويضاتهم كاملة، والمطلوب من الحكومة العراقية اتخاذ اجراءاتها لحماية موظفيها وعسكرييها، ولا بد ان يكون هناك تنسيق عاجل من اللجنة الخارجية البرلمانية ودعوة النواب والحكومة لاجتماع يبحث فيه عدم تكرار مثل هذا الحادث.

ليلة أول من امس وتدابيرها، وما هي ردة فعل الحكومة، والإجراءات المتخذة. وشدد الصانع على ان صيرنا نفد، في كل مرة يتوسع صدرنا، ويجب ان نضع الامور في نصابها الصحيح. اجراءاتها لحماية موظفيها وعسكرييها، ولا بد ان يكون هناك تنسيق عاجل من اللجنة الخارجية البرلمانية ودعوة النواب والحكومة لاجتماع يبحث فيه عدم تكرار مثل هذا الحادث.

دعت كتلة المستقبل البرلمانية لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية الى عقد اجتماع موسع يضم وزراء الخارجية والدفاع والداخلية والنواب لبحث تداعيات اطلاق النار من قبل الجانب العراقي على فريق ترسيم الحدود، ومنعه من وضع العلامات الحدودية.

وقال النائب يعقوب الصانع الذي عقد مؤتمراً صحافياً بمشاركة النائب احمد المليفي: نحن عن كتلة المستقبل البرلمانية استشعرنا ضرورة عقد مؤتمر صحافي اتساقاً مع ما شاهدناه ليلة أول من امس والتدابير الخطيرة التي حصلت في الحدود الكويتية - العراقية، وما نرى الى ان هناك اطلاق نار ومضايقات من الجانب العراقي للحيلولة دون وضع العلامات الحدودية والتي يشرف عليها فريق من الأمم المتحدة. وذكر الصانع: ان مثل هذا الحادث لن يمر مرور الكرام، لاسيما ان الجانب العراقي يبدنه مضايقة الحدود الكويتية، نحن لا نستطيع القول ان هناك اهدافاً مريبة من حكومة المالكي، ولكن ندعو وزير الخارجية والداخلية ان يشرحا للمجلس ما دار



يعقوب الصانع

أحمد لاري: «المالية» أقرت تعديلات على قانون المديونيات الصعبة

تصويتية تمكثها من الاعتراض على قرارات مجلس الإدارة والجمعية العامة للشركة حماية للمصلحة العامة، ويصدر قرار من المجلس منح حقوق السهم الذهبي، ويحدد هذا القرار الميزة التصويتية للسهم الذهبي ومن يمارسها، ويجب ان ينص على هذه الميزة في عقد التأسيس أو النظام الأساسي للشركة، ولا يجوز تعديل الأحكام المتعلقة به إلا بموافقة مجلس الأمة.

العامه للاستثمار ان تقدم بهذا الطلب الى المحكمة إذا تبين لها ان قيمة موجودات المفلس قد زادت عن المطلوب سداده كسداد نقدي فوري مع الأعباء والغرامات المشار اليها، أنها قد حصلت تلك القيمة الأخيرة فحسب، وإذا تبين للمحكمة ان موجودات المفلس قد زادت عن المطلوب سداده فداء للمديونية المسترارة كسداد نقدي فوري مع الأعباء والغرامات المشار اليها.

مشكلة المفلسين من قانون المديونيات الصعبة الصادر عام 1993 والتصالح للخروج من التقلية بعدما ارتفعت موجوداته المروهنة.

وبين لاري ان التعديل الذي أقرته اللجنة أضافته إلى القانون رقم 41 لسنة 1993 ويتضمن على الاستثناء من الشروط والأحكام والإجراءات المقررة للإفلاس والصلح الوافي من الإفلاس المنصوص عليها في قانون التجارة، يجوز لمن صدر حكم بشهر إفلاسه وزادت موجوداته في أي وقت على قيمة ما يعادل السداد النقدي الفوري لقيمة مديونيته مع الأعباء والغرامات المنصوص عليها في هذا القانون، ان يتقدم الى المحكمة بطلب الحكم بانتهاه التقلية على أساس سداد ما يعادل السداد النقدي الفوري والأعباء والغرامات المنصوص عليها في هذا القانون، كما يجوز لهيئة

كشف عضو لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية النائب احمد لاري عن ان اللجنة أقرت في اجتماعها أمس تعديلاً على قانون المديونيات الصعبة ينص على التصالح مع المفلس بعد ارتفاع أصوله المروهنة.

وقال لاري في تصريح صحفي أمس ان اللجنة المالية وافقت في اجتماعها امس على تعديل قانون المديونيات الصعبة، ويعالج مشكلة المفلسين من قانون المديونيات الصعبة الصادر عام 1993 والتصالح للخروج من التقلية بعدما ارتفعت موجوداته المروهنة. وبين لاري ان التعديل الذي أقرته اللجنة أضافته إلى القانون رقم 41 لسنة 1993 ويتضمن على الاستثناء من الشروط والأحكام والإجراءات المقررة للإفلاس والصلح الوافي من الإفلاس المنصوص عليها في قانون التجارة، يجوز لمن صدر حكم بشهر إفلاسه وزادت موجوداته في أي وقت على قيمة ما يعادل السداد النقدي الفوري لقيمة مديونيته مع الأعباء والغرامات المنصوص عليها في هذا القانون، ان يتقدم الى المحكمة بطلب الحكم بانتهاه التقلية على أساس سداد ما يعادل السداد النقدي الفوري والأعباء والغرامات المنصوص عليها في هذا القانون، كما يجوز لهيئة



احمد لاري

نظمت مساء أمس الأول ندوة تجمع الميثاق: ضرورة حل المشكلة الإسكانية مع توافر الميزانية اللازمة لإنهاء القضية



(إسامة أبو عطية)

احمد لاري يتحدث في الندوة

مسألة السن، ليوفر ذلك على الدولة من 5 الى 10٪، التي تدفعها الدولة للتأمينات بالإضافة التي توفير فرص عمل للشباب. ولفت لاري الى ان من استفاد من صندوق المتعثرين لن يستفيد من صندوق اللجنة المالية، مبيناً ان الاجتماع سيشهد عرض رؤى وزارة المالية والبنك المركزي لحل قضية القروض.

وأشار الى ان من اقترض بعد تاريخ 1 ابريل 2008 سيكون عليه ضرر أكبر ممن اقترض قبل هذا التاريخ لأن البنك المركزي قام بتثبيت الفائدة على القروض في توقيت خاطئ، مؤكداً ان هؤلاء يحتاجون الى إعادة نظر الى وضعهم، وطالب لاري بضرورة حل المشكلة الإسكانية عبر الافادة من فائض ميزانية الدولة السنوية

تتسم بالخلل في إدارة أمورنا الاقتصادية والمالية. وأوضح لاري ان معارضي إسقاط فوائد القروض يؤيدون توجه محافظ البنك المركزي الذي يرى ان نسبة متعثرى القروض لا مشكلة فيها وانها نسبة طبيعية، بينما يرى المؤيدون ان هناك مشكلة للمقترضين، ويستشهدون بالقرار الصادر عام 2008 من البنك المركزي ما يؤكد انه قبل هذا القروض كان هناك تسهيلات في الاقتراض ورطت عدداً من المواطنين فيها.

واستطرد بأن معالجة قضية القروض كما في معالجة مشكلة التقاعد والتأمينات الاجتماعية بإمهاهم اسبوعين للتفكير في العودة الى ما قبل عام 1993 بأن يكون سن التقاعد 20 سنة للرجل و15 سنة للمرأة بغض النظر عن

التي هي في الحقيقة لا تدعو الى خير وتسعى إلى إشغال الفتن أينما كانت، وأوضح الدوسري ان إيران تدفع المياريات لتعزيز وجودها والعسكري والطائفي في جميع دول العالم، وفي لبنان جيش حزب الله تدعمه لتشغل العالم كله عنها، وكذلك في سورية، لكن إن شاء الله سيكون الزوال القريب لطاغية سورية وفرعون هذه الأمة يشار الأسد قريبا، ومن يقرأ السياسة يعلم انه لم يعد يتحكم الآن حكم دولة الجوسيب الفارسية القومية الشيعية، وأضاف الدوسري اننا نعلم ان الكثير من الناس ممن يضع الآن يده بيد إيران مع وضوح أحد أثنين اما رجل مغيب عن هوى ومتبن رضاً بما تفعله إيران في دول الخليج وبين أن إيران دولة الشعب فيها يعيش تحت خط الفقر وتقوم بقتل وجرائم بشعة بحق الشعب وتطالب بحقوق الشعب في دول الخليج وغيرها والشيعية بالأحواز يقتلون ويعذبون وتمنع عنهم جميع الحقوق المدنية والإنسانية هذا النفس وهجوم إيران على الأحواز وأهلها للتلاحم، وقال الإخوة الذين يزعمون انهم سياسيون ويعارضون الاتفاقية الأمنية التي تطلب دول الخليج الموافقة عليها ماذا يريدون؟ هل يريدون أخصان إيران؟ هذه إيران وهذه أفعالها فتنة في العراق وسورية والبحرين واليمن واحتلال جزر بالكويت ومحاولات لاقتحام حدود الكويت عن طريق البحر، مؤكداً الانتباه لهذا الخطر لأن إيران دولة قومية شيعية لا تفرق بين السنني والشيعي، والدليل اننا لا نبيها شيعية العرب وأن دعواها دعم الفتنة في العراق والبحرين بدعوة الشيعة، الكل يبغض هذه الدولة

الدوسري: الاتفاقية الأمنية الخليجية ستقر في المجلس الحالي وتخلو من المخالفات



جانب من الحضور في ندوة حماد الدوسري

مخالفة للشريعة وما تأتي الى بشر، ورأى الدوسري ان الشيعة في الكويت ما خذين حقوقهم وفي جميع دول الخليج ومن كان ولاؤه لهذا البلد فيجب ان يعامل ويأخذ حقه ومن كان ولاؤه لإيران فليذهب لإيران هذا الكلام ليس للشيعة فحسب بل حتى للسنن من كان ولاؤه لمصر فليذهب لمصر ونحن مستغنين وكفيئنا مع الأسف لا يميز بين السنني والشييعي الشكل عنده عرب ويعامل الأحوازيين على اساس الجغرافيا ولكننا استطاعت ان تحتل الإمارات العربية الواحدة تلو الأخرى التي كانت قائم على أرض الأحواز من شمالها الى جنوبها وما يعرف اليوم بـ بير فارس كانت هذه المنطقة جزء من الأحواز والعرب فيها هم جزء من القبائل العربية التي هاجرت من الجزيرة العربية الى الضفة الشرقية واستوطنت في المنطقة التي عرفتم ظلماً ببر فارس وظن البعض انها فارس اي الأمة الفارسية وهذا مخالف للواقع وللحقائق إنما كانت تسمى بر فارس الدوسري فالشيخ فارس الدوسري هو أول شيخ قبيلة استوطن في تلك المنطقة وكانت تعرف ببر فارس الدوسري لكن الإعلام والتاريخ الإيراني زور الحقائق وأظهر للناس ان هذا بر فارس اي يعني فارس الدولة والامة والقومية الفارسية وليس فارس الشخص الذي هو الشيخ فارس الدوسري، وأضاف الموسوي وفي عام 2005 عندما تم الكشف عن مخطط إيراني جاء ونفذ في عهد الرئيس السابق محمد خاتمي الذي يوصف بانسه الرئيس المثقف والإصلاحي والتقدمي وهو من وضع مشروعاً لطرد مزيد من العرب من مناطقهم لبناء أكبر عدد من المستوطنات لسلب أكبر مساحة ممكنة من

كشف النائب سعدون العتيبي عن مشاورات مكثفة يجريها مع زملائه النواب لأقناعهم بضرورة استجواب وزير الصحة د.محمد الهيفي، مؤكداً أن المعلومات التي بحوزته لا تحتمل التأخير في استخدام هذا الحق الدستوري. وأضاف في تصريح صحفي إذا تمكنت من إقناع زملائي بما أمكته من معلومات فإن استجواب وزير الصحة سيكون في مدة أقصاها شهران، مبينا في الملاحظات والمعلومات التي

كشفت اللجنة المالية البرلمانية النائب أحمد لاري ان مقترح منحه الألف دينار الذي اقترحه للجنة المالية على انها مكرمة أميرية، لكن الأمر في ذلك متروك لتقدير صاحب السمو الأمير، مشدداً على أهمية فتح صندوق المعثرين أو صندوق الأسرة مجدداً خاصة لعلاج مشكلات المقترضين قبل تقاعدهم. وأكد لاري من خلال الندوة التي نظمتها تجمع ميثاق الوطني بعنوان «القروض بين مقترح المجلس ومصدق الحكومة» مساء أول من امس في مقر التجمع في الدسمه، ان الحكومة استطاعت ان تعبر عن مسالة استجواب وزير المالية على خلفية القروض نتيجة للضغط الشعبي، مطالباً بحل مشكلة القروض بالقرض المالي ببراء القروض حتى تاريخ 1 ابريل 2008 للقروض التقليدية لا الإسلامية وستبلغ تكلفتها الإجمالية 750 مليون دينار لتقوم بعد ذلك بتقسيم القروض للمواطنين، محذراً الحكومة من خسارة القرض البديلة. وأضاف لاري ان اللجنة ناقشت ملف القروض في اجتماع امس بعد تاجيل اجتماعها مع وزير المالية ومحافظ البنك المركزي أكثر من مرة. وأشار لاري الى ان القروض اختلف عليها الشارع بين مؤيد ومعارض لإسقاط فوائدها وكانت انعكاساً لأمور أكبر يعيشها البلد

كشفت اللجنة المالية البرلمانية النائب أحمد لاري ان مقترح منحه الألف دينار الذي اقترحه للجنة المالية على انها مكرمة أميرية، لكن الأمر في ذلك متروك لتقدير صاحب السمو الأمير، مشدداً على أهمية فتح صندوق المعثرين أو صندوق الأسرة مجدداً خاصة لعلاج مشكلات المقترضين قبل تقاعدهم. وأكد لاري من خلال الندوة التي نظمتها تجمع ميثاق الوطني بعنوان «القروض بين مقترح المجلس ومصدق الحكومة» مساء أول من امس في مقر التجمع في الدسمه، ان الحكومة استطاعت ان تعبر عن مسالة استجواب وزير المالية على خلفية القروض نتيجة للضغط الشعبي، مطالباً بحل مشكلة القروض بالقرض المالي ببراء القروض حتى تاريخ 1 ابريل 2008 للقروض التقليدية لا الإسلامية وستبلغ تكلفتها الإجمالية 750 مليون دينار لتقوم بعد ذلك بتقسيم القروض للمواطنين، محذراً الحكومة من خسارة القرض البديلة. وأضاف لاري ان اللجنة ناقشت ملف القروض في اجتماع امس بعد تاجيل اجتماعها مع وزير المالية ومحافظ البنك المركزي أكثر من مرة. وأشار لاري الى ان القروض اختلف عليها الشارع بين مؤيد ومعارض لإسقاط فوائدها وكانت انعكاساً لأمور أكبر يعيشها البلد

كشفت اللجنة المالية البرلمانية النائب أحمد لاري ان مقترح منحه الألف دينار الذي اقترحه للجنة المالية على انها مكرمة أميرية، لكن الأمر في ذلك متروك لتقدير صاحب السمو الأمير، مشدداً على أهمية فتح صندوق المعثرين أو صندوق الأسرة مجدداً خاصة لعلاج مشكلات المقترضين قبل تقاعدهم. وأكد لاري من خلال الندوة التي نظمتها تجمع ميثاق الوطني بعنوان «القروض بين مقترح المجلس ومصدق الحكومة» مساء أول من امس في مقر التجمع في الدسمه، ان الحكومة استطاعت ان تعبر عن مسالة استجواب وزير المالية على خلفية القروض نتيجة للضغط الشعبي، مطالباً بحل مشكلة القروض بالقرض المالي ببراء القروض حتى تاريخ 1 ابريل 2008 للقروض التقليدية لا الإسلامية وستبلغ تكلفتها الإجمالية 750 مليون دينار لتقوم بعد ذلك بتقسيم القروض للمواطنين، محذراً الحكومة من خسارة القرض البديلة. وأضاف لاري ان اللجنة ناقشت ملف القروض في اجتماع امس بعد تاجيل اجتماعها مع وزير المالية ومحافظ البنك المركزي أكثر من مرة. وأشار لاري الى ان القروض اختلف عليها الشارع بين مؤيد ومعارض لإسقاط فوائدها وكانت انعكاساً لأمور أكبر يعيشها البلد

كشفت اللجنة المالية البرلمانية النائب أحمد لاري ان مقترح منحه الألف دينار الذي اقترحه للجنة المالية على انها مكرمة أميرية، لكن الأمر في ذلك متروك لتقدير صاحب السمو الأمير، مشدداً على أهمية فتح صندوق المعثرين أو صندوق الأسرة مجدداً خاصة لعلاج مشكلات المقترضين قبل تقاعدهم. وأكد لاري من خلال الندوة التي نظمتها تجمع ميثاق الوطني بعنوان «القروض بين مقترح المجلس ومصدق الحكومة» مساء أول من امس في مقر التجمع في الدسمه، ان الحكومة استطاعت ان تعبر عن مسالة استجواب وزير المالية على خلفية القروض نتيجة للضغط الشعبي، مطالباً بحل مشكلة القروض بالقرض المالي ببراء القروض حتى تاريخ 1 ابريل 2008 للقروض التقليدية لا الإسلامية وستبلغ تكلفتها الإجمالية 750 مليون دينار لتقوم بعد ذلك بتقسيم القروض للمواطنين، محذراً الحكومة من خسارة القرض البديلة. وأضاف لاري ان اللجنة ناقشت ملف القروض في اجتماع امس بعد تاجيل اجتماعها مع وزير المالية ومحافظ البنك المركزي أكثر من مرة. وأشار لاري الى ان القروض اختلف عليها الشارع بين مؤيد ومعارض لإسقاط فوائدها وكانت انعكاساً لأمور أكبر يعيشها البلد

كشفت اللجنة المالية البرلمانية النائب أحمد لاري ان مقترح منحه الألف دينار الذي اقترحه للجنة المالية على انها مكرمة أميرية، لكن الأمر في ذلك متروك لتقدير صاحب السمو الأمير، مشدداً على أهمية فتح صندوق المعثرين أو صندوق الأسرة مجدداً خاصة لعلاج مشكلات المقترضين قبل تقاعدهم. وأكد لاري من خلال الندوة التي نظمتها تجمع ميثاق الوطني بعنوان «القروض بين مقترح المجلس ومصدق الحكومة» مساء أول من امس في مقر التجمع في الدسمه، ان الحكومة استطاعت ان تعبر عن مسالة استجواب وزير المالية على خلفية القروض نتيجة للضغط الشعبي، مطالباً بحل مشكلة القروض بالقرض المالي ببراء القروض حتى تاريخ 1 ابريل 2008 للقروض التقليدية لا الإسلامية وستبلغ تكلفتها الإجمالية 750 مليون دينار لتقوم بعد ذلك بتقسيم القروض للمواطنين، محذراً الحكومة من خسارة القرض البديلة. وأضاف لاري ان اللجنة ناقشت ملف القروض في اجتماع امس بعد تاجيل اجتماعها مع وزير المالية ومحافظ البنك المركزي أكثر من مرة. وأشار لاري الى ان القروض اختلف عليها الشارع بين مؤيد ومعارض لإسقاط فوائدها وكانت انعكاساً لأمور أكبر يعيشها البلد



حماد الدوسري